واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي

أ.زياني صالح
قسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

ملخص:

تعالج هذه الورقة العلاقة الوطيدة التي تحكم بناء التعددية السياسية بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني. ولدراسة هذه العلاقة تطرح الورقة عدة تساؤلات تندرج في سياق خاص وهو واقع العالم العربي، فما هي طبيعة العلاقة بين الأنظمة العربية ومؤسسات المجتمع المدني؟ وما هي المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات؟ وكيف يمكن تفعيل هذه المؤسسات لتقوم بالدور المنوط بها، وهو ترسيخ التعددية وما تحمله من قيم.؟

Résumé

Ayant pour cadre le monde arabe, cette étude a pour objet de poser la problématique de la relation entre l'instauration du pluralisme politique et l'activation des différentes composantes de la société civile. Plus précisément, elle s'interroge sur les obstacles qui empêchent cette société à assumer ses responsabilités au sein des systèmes politiques arabes ainsi que sur l'identification des fondements sur lesquels il faudrait agir afin de l'impulser dans la perspective de la mise en œuvre d'une véritable démocratie pluraliste.

المقدمة

من المعاني التي يتضمنها مفهوم التعددية، المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره. يتفق أغلب الباحثين في ميدان العلوم السياسية أنه لا يمكن تحقيق وترسيخ هذه التعددية بدون توفير شروط معينة من أهمها تفعيل المجتمع المدني الذي يعد من أهم هذه الشروط. إن المجتمع المدني الذي يتشكل أساسا من القوى والهيئات والأحزاب والجماعات والجمعيات السياسية والثقافية والنقابية والخيرية وتلك المهتمة بالمرأة وحقوق الإنسان تعد رافدا أساسيا في عملية الانتقال إلى التعددية بحكم ما يوفره من هامش حر للممارسة المستقلة بعيدا عن هيمنة الأنظمة.

إشكالية الورقة

يفترض أن يؤدي المجتمع المدني دورا محوريا في ترسيخ التعددية ودعمها وبالتالي كبح هيمنة السلطة عن طريق معارضتها أو مواجهتها عندما تخل بالعقد القائم بينها وبين تشكيلات هذا المجتمع. بعبارة أخرى أن المجتمع المدني يتشكل من مؤسسات وهيئات قادرة على الحد من النزعة التسلطية للحكومات. وهذا الطرح يدفع الباحث إلى بلورة الإشكالية التالية وهي: ماذا يمنع المجتمع المدني العربي للقيام بمسؤوليته كاملة؟ ما طبيعة العلاقة بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني والأنظمة في العالم العربي؟ هل هي علاقة تعاون أم هيمنة أم صراع؟ ثم ما هي الأسس التي يجب اعتمادها لتفعيل المجتمع المدني العربي؟

محاور الورقة

للإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر سيتم استعراض النقاط الخمسة الآتية:

أولا، التطرق إلى بعض الإشكاليات المفهوماتية التي تحيط باستخدام مفهوم المجتمع المدني.

ثانيا، تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين بناء التعددية وتفعيل المجتمع المدني بشكل عام.

ثالثا، مناقشة الواقع الراهن لمؤسسات وتكوينات المجتمع المدني في العالم العربي، (أي التطرق للمشكلات والمعوقات التي تواجه هذه التكوينات).

رابعا، كيف يمكن تفعيل تكوينات المجتمع المدني في العالم العربي لتصبح قادرة على ترسيخ التعددية وما تحمله من قيم، قد تكون متباينة في بعض الأحيان.

خامسا، خاتمة: وفيها يتم عرض مجموعة من الاستنتاجات التي تشمل حوصلة هذه الورقة العلمية.

أولا: محاذير مفهوماتية: يطرح استخدام مفهوم المجتمع المدني إشكاليات مفهوماتية هامة ومن أهمها أنه يوظف للتمييز المؤسسات الحديثة والمؤسسات الدينية أو التقليدية. ويتضمن هذا التمييز أبعادا واسقاطات وميولات إيديولوجية وثقافية معينة. وهكذا يفيد استخدام المفهوم بالمضمون المشار إليه أعلاه إقصاء واختزال الكثير من التجارب الإنسانية، وذلك على مر التاريخ، فيما يتعلق بالممارسة الاجتماعية المدنية. ويعد التراث العربي الإسلامي مرجعا حافلا بالإشارات إلى المجتمع المدني، إذ نقرأ في مقدمة ابن خلدون ما يلي: "وما تسمعه من السياسة المدنية (في مقابل السياسة المحكومة بوازع الحاكم) فليس من هذا الباب وإنما معناه عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من ذلك المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن دور الحكام رأسا".[1]

إن اللجوء إلى التفرقة السابقة يترتب عليه عدة نتائج وتداعيات سلبية منها:

-السقوط في تمثيل التجربة الأوروبية بصورة غير متبصرة. فقد عرفت تجارب الشعوب الغربية جمعيات ذات أبعاد دينية ساهمت في تشكيل جانب من المجتمع المدني. ولعل أحسن مثال على ذلك هو دور الكنيسة الكاثوليكية البولونية في مقاومة الحكم الشمولي الشيوعي إلى غاية النصف الثاني من الثمانينيات، وما ذلك ببعيد عن الأذهان. إضافة إلى ذلك فإنه من غير المنطقي تجاهل الدور الذي ساهمت فيه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي جمعية ذات بعد ديني في الأساس، في مقاومة المستعمر الفرنسي. فقد استطاعت هذه الجمعية أن تمارس هيمنة مضادة على عدة مستويات ضد هيمنة [2] هذا المستعمر.

- السقوط في تبني التمييز السابق يعني هدم أحد أهم المبادئ التي يقوم عليها المجتمع المدني وهو التعايش السلمي والدفاع عنه بين التنظيمات الاجتماعية المختلفة مهما كانت اتجاهاتها ومنطلقاتها الفكرية.

---

[1] - أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، المقدمة (بيروت:دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1967)، ص. 303.

[2] - يعد مفهوم الهيمنة من المفاهيم المفتاحية في الفكر الماركسي المعاصر. ويعد المفكر اليساري الإيطالي (أنطونيو غرامشي) (Antonio Gramsci) أول من ضمنه العديد من المعاني التي لا زال يحملها هذا المفهوم إلى حد الآن. يعتقد غرامشي أن نظام الهيمنة (Hégémonie) يختلف عن نظام السيطرة (Domination). فهذا الأخير قهري بطبيعته، أي يتحقق بالعنف الجسدي والنفسي والفكري، أما الأول فيمكن إعتباره طوعيا إلى حدما، لأن وسيلته الأفكار والجدل الإيديولوجي وليست السياسة.

- السقوط في فخ هذا التمييز يشتت قوة تكوين تنظيمات المجتمع المدني ويجعل بعضها لعبة سهلة في أيدي السلطة السياسية التي لها منطقها الخاص أساسه عقل الدولة (Raison d´Etat).

- إن التمييز بين مؤسسات المجتمع المدني الحديث والتقليدي له تداعياته أيضا حيث أن العديد من مكونات المجتمع المدني التقليدي يمكن تفعيلها لتلعب دورا بالغ الأهمية ضمن حركية المجتمع المدني. فظاهرة "التويزة"، مثلا، التي كانت سائدة على نطاق واسع ضمن تقاليد المجتمع الجزائري يمكن اعتبارها لبنة هامة ومتميزة في بلورة المجتمع المدني. وضمن سياق التعاون الاجتماعي أنجز روبرت بوتنام (Robert Putnam) دراسة ميدانية هامة بعنوان "جعل الديمقراطية تعمل" تمحورت حول التعاون والتكافل الاجتماعي كمقدمة لبناء المجتمع المدني في إيطاليا، وذلك عندما تحدث عن ما يسميه بالرأسمال الاجتماعي حيث والذي شرح من خلاله دور التكافل الاجتماعي في إحداث التنمية المتواصلة التي عرفتها إيطاليا.[1] إن المقصود بالرأس المال الإجتماعي هنا هو ما يعرف في بعض البلدان العربية بجمعيات الإدخار "الدوارة" والتي تقوم عن طريق مساهمات أعضاء الجمعية بدفع مبلغ معين لأحد أفرادها للبدء في مشروع معين. لقد وجد بوتنام أن العديد من المشاريع في ايطاليا بدأت بهذه الصيغة.

ثانيا: تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين بناء التعددية وتفعيل المجتمع المدني

لقد أطلق عالم السياسة الأمريكي"صموئيل هانتينغتون"(Samuel Huntington) مصطلح "الموجة الثالثة" (The Third Wave) على ما يجتاح العالم حاليا من رياح ديمقراطية بدأت في البرتغال عام 1974، واستمرت طوال العقدين الموالين لتمتد من جنوب أوربا إلى أمريكا اللاتينية، إلى جنوب أفريقيا، ومن شرق آسيا إلى شرق أوربا. وخلال الفترة الممتدة بين سنة 1974و1994، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية. وسبقت الموجة الثالثة من الديمقراطية موجتان: الموجة الأولى كانت في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وامتدت زمنيا إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وشملت عشرين دولة معظمها في أوربا والأمريكتين. أما الموجة الثانية من الديمقراطية فقد امتدت طوال العقود الأربعة التالية للحرب

[1] - For more information, See: Robert Putnam, Making Democracy Work Civil Tradition in Modern Italy (Princeton: Princeton University Press,1993.),

العالمية الأولى (1920-1960) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عددا من البلدان التي شهدت هاتين الموجتين ارتدت عن الديمقراطية لعدة سنوات مثل (ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود إليها. وأصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديمقراطية الثلاثة يتجاوز المائة حاليا، من مجموع الدول المستقلة والعضوة في منظمة الأمم المتحدة.[1]

وبالنسبة للعالم العربي فإن الموجة الأولى لم تشمله على الإطلاق في حين شملت الموجة الثانية (1920-1960) قلة منها مثل مصر ولبنان، وحتى هذه القلة إرتد معظمها عن الديمقراطية منذ أوائل الستينات. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام 1974، لا يوجد من مجموع الدول العربية سوى ثمانية فقط هي: مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن والكويت واليمن وموريتانيا، تتوفر على درجات متواضعة من التحول الديمقراطي، بينما تظل أغلبية البلدان العربية ترزخ تحت أنظمة حكم غير ديمقراطية. وفي الجزائر تعرضت الديمقراطية الوليدة فيها إلى انتكاسة منذ بداية عام 1992. وتعرضت التجربة اليمنية بدورها لهزة عنيفة عندما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام 1994.[2]

تتفق العديد من التيارات الفكرية حاليا على أهمية وجدوى الديمقراطية. لكونها توفر آليات إدارة أوجه الإختلاف داخل المجتمع سلميا والسيطرة على مصادر العنف، كما تضمن أيضا المشاركة السياسية الفعالة لأغلبية المواطنين. وتؤكد معظم المقاربات النظرية التي اهتمت بدراسة ظاهرة الديمقراطية المعاصرة على أن هذه الأخيرة تعد بمثابة منهج اتخاذ القرارات العامة في إطار نظام حكم لا تكون فيها السيادة لفرد أو قلة من الناس، كون الشعب أو الكثرة منه مصدر السلطات، والتي يجب أن يمارسها وفقا لأحكام دستور ديمقراطي.[3]

ويؤدي المجتمع المدني دورا محوريا في التحول وترسيخ الديمقراطية. فالعديد من تنظيمات المجتمع المدني تعد مدارس للتنشئة السياسية بحيث تدرب أعضاءها على مهارات ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي. ومن ضمن هذه المهارات الإلتزام بشروط العضوية والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي، والإستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت على القرارات،

---

[1] - For more information, See Milan Simecka, "The Restoration of Freedom, " in : Journal of Democracy, Vol.1, N°3, (Summer1990), PP. 3-21.

[2] - (فاتح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995)، ص. 08.

[3] - (محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 177.

والمشاركة في الإنتخابات وقبول النتائج.[1] إضافة إلى دورها في التنشئة السياسية تبدو تنظيمات المجتمع المدني وكأنها "جماعات مصالح" تدافع عن مصالحها أمام متنافسين وأمام خصوم من نفس المجتمع، وأمام جهاز الدولة أيضا. وفي دفاعها عن مصالحها فإنها تلتزم بإدارة خلافاتها واختلافاتها بالوسائل والطرق السلمية. وضمن هذا الإطار تعتبر هذه التنظيمات ركنا هاما في أي نظام ديمقراطي، كما أنها تعد شرطا ضروريا لوجود هذا التنظيم أو التمهيد لنشأته.[2] وبالرغم من دورها الأساسي في أي تحول لإرساء الديموقراطية فإنه ينبغي الإقرار بأن تنظيمات المجتمع المدني لا تتمتع كلهابنفس القوة (Potential) في أداء الوظائف الديمقراطية. إن قدرة هذه التنظيمات على أداء هذه الوظائف يتوقف على عدة خصائص ذات الصلة الوثيقة بالهيكلة الداخلية لهذه التنظيمات وطبيعتها. ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

1- الخاصية الأولى وتتعلق بالتنظيم الهيكلي لتنظيمات المجتمع المدني، فبقدر ما تكون هذه التنظيمات مهيكلة ومستقرة ودائمة، بقدر ما توفر الكثير من الجهد والتكاليف للقوة الإجتماعية المشكلة للنسق الإجتماعي. ويؤدي هذا الاستقرار والتنظيم والديومة دورا هاما في صياغة مواقف ذات آفاق بعيدة فيما يتعلق بمصالح الجماعات التي تدافع عنها هذه التنظيمات.[3]

2- الخاصية الثانية وتتعلق بالطابع الديمقراطي الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني. ولكي تصبح هذه التنظيمات مدارس حرة كبرى في بناء الديمقراطية على حد تعبير "ألكسيس دي توكفيل"(Alexis de Tocqueville)[4]، ينبغي أن تعتمد على الأساليب الديمقراطية في عمليات اتخاذ القرارات الداخلية، وأن تختار القادة وتحترم اللوائح، والتمثيل والمحاسبة. ويعد احترام مبدأ التداول على القيادة داخل هذه التنظيمات بمثابة البذرة الأولى لبناء القيم وتجسيد الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع.[5]

3- الخاصية الثالثة، وتتعلق بتعددية تنظيمات المجتمع المدني, إذ تساعد هذه التعددية تنظيمات المجتمع المدني على البقاء كما تساعدها في تعلم كيفية التعاون

---

[1] - For more information, See :Larry Diamond, "Rethniking Civil Society: Toward Democratic Consolidation," in : Journal of Democracy, Vol.5, N°3, (July1994), PP. 04-14.

[2] - Ibid., P.7.

[3] - Idem., P. 12.

[4] -لمزيد من التفاصيل حول أطروحات ألكسيس دي توكفيل حول تأسيس المؤسسات والقيم الديمقراطية راجع:
Alexis de Tocqueville, Democracy in America (New York : Vintage Books, 1945).

[5] - Larry Diamond, op.cit., P. 8

والتفاوض مع بعضها البعض. فهذه التعددية تكون مفيدة حتى عندما يتعلق الأمر بقضية معينة، مثل حقوق الإنسان أو نقابات العمال. وبالرغم من أن هذه التعددية تؤثر سلبا على القدرة التفاوضية لتنظيمات المجتمع المدني، فهي مع ذلك تمنح لها الكثير من الحصانة.[1]

4-الخاصية الرابعة، وتخص كثافة تنظيمات المجتمع المدني. فبقدر ما تكون هذه التنظيمات كثيفة, بقدر ما توفر فرصا للأفراد للإنتماء إلى أكثر من تنظيم. ويدفع هذا الوضع كل تنظيم إلى تحديد جملة من الأهداف يعمل على تحقيقها، وينعكس ذلك إيجابيا على الفرد الذي يتحرر من إمكانية احتوائه داخل تنظيم واحد. وتولد تعددية الانتماء هذه فرصا كثيرة كما تنمي أنماطا متنوعة من التحالفات، الشيء الذي يوطد دعائم البناء الديمقراطي داخل المجتمع.[2] ومن هنا فإن علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية هي علاقة عضوية سواء تعلق الأمر بالمجتمعات الغربية التي تحاول تجاوز ما يعرف في الفكر القانوني والسياسي بالديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية وجها لوجه لما ينتجه هذا النمط الأخير من مشاركة نشطة في صناعة القرارات،[3] ونفس الوضع ينطبق على المجتمعات المتخلفة بما في ذلك المجتمعات العربية التي لازالت في طور محاولات بناء الديمقراطية التمثيلية وإقامة المؤسسات المدنية الحديثة. وفي دراسته الآنفة الذكر يؤكد "روبرت بوتنام" على فكرة العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية على المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد هذا الباحث أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديمقراطية أكثر كفاءة منها في جنوب إيطاليا.[4] وبعد أن استعان بالعديد من التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي، وهو ما أسماه "رأس المال الاجتماعي" (Social Capital).[5]

توصل بوتنام في دراسته، والتي استمرت حوالي عشرين عاما، أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا "برأس المال الاجتماعي"، أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من

---

[1] - Ibid., P. 8.

[2] - Idem., P. 9.

[3] - For more information, See : Larry Diamond, "Three Paradoxes of Democracy," in: Journal of Democracy, Vol.1, N°3, (Summer1990), PP. 48-60.

[4] - Robert Putnam, op.cit., P. 173.

[5] - إن المقصود باصطلاح "رأس المال الاجتماعي" عند بوتنام ما هو إلا المجتمع المدني، وهو ما يؤكده في العنوان الجانبي من دراسته "التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة". ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة مقارنة بعدد السكان فيها.

المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها.[1] ويمكن تشبيه ما يقصده بوتنام إلى ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات ما يعرف "بجمعيات الادخار الدوارة "(Rotating Credit Associations) وهي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني، أي تلك الجمعيات التي يقوم أعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهريا، على أن يتناوب كل عضو في تلقي مساهمات كل أعضاء الجمعية مرة واحدة شهريا، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية. ووجد بوتنام أن هذه الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا منذ نهاية القرن الماضي وتطور بعضها ليصبح كبيرا أو حتى عملاقا مع نهاية القرن العشرين. وتقوم "جمعيات الادخار الدوارة" على المبدأ نفسه الذي يحكم المجتمع المدني عموما كالإرادة الحرة في المشاركة، والإقرار بحق الآخر في أن يرعى مصالحه، والثقة المتبادلة بين الأعضاء ولو لم تجمعهم علاقات قرابة.[2] ويخلص بوتنام في دراسته أنه كلما حللنا مفهوم المجتمع المدني وجدناه مرادفا لمعنى "التقدم الإنساني"، إذ ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والإلتزام بإدارة الخلاف بالطرق السلمية، وغيرها من المباديء التي تدخل في صميم فلسفة الديمقراطية نفسها.[3]

ثالثا، الواقع الراهن لمؤسسات تكوينات المجتمع المدني في العالم العربي(المشكلات والمعوقات)

إن التعرض للمعوقات التي تواجه تشكيلات المجتمع المدني في العالم العربي ومن أهمها مشكلة استقلاليتها يدفعنا لطرح سؤال هام وهو: لماذا تسعى معظم الدول العربية لأن تجعل من هذه التكوينات امتدادا لها؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي تفحص واقع الدول العربية حيث تسعى أنظمتها إلى الهيمنة على هذه التكوينات.

إن العديد من المشكلات السياسية والإجتماعية التي تعرفها المجتمعات العربية حاليا تتركز كليا على الدولة، لذلك فإن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها

---

[1] - Robert Putnam, op.cit., PP. 173-176.
[2] - Ibid., P. 176.
[3] - Idem., PP. 176-177

يمثل مدخلا أساسيا لتحليل الأزمة الشاملة التي تمر بها وتعيشها المجتمعات المدنية العربية. وتتأكد أهمية هذه الملاحظة عندما ندرك أن العديد من مشكلات المجتمع المدني في العالم العربي تعد من صنع الأنظمة القائمة.

ومن ضمن هذه العوائق التي تواجه هذه الدولة هي أنها دولة مخترقة (Penetrated) سواء كان هذا الاختراق سياسي أو حضاري أو اقتصادي. إن هذا الاختراق يجعل هذه الدولة في حالة استنفار دائم لمواجهة هذا الاختراق الذي يهدد حريتها في اتخاذ العديد من القرارات المصيرية. فكثيرا ما تجد هذه الدولة نفسها عبارة عن لعبة معينة يتفنن في إدارتها الأقوياء.[1] وهناك العديد من الشواهد التاريخية التي تؤكد ضلوع القوى الأجنبية في تغيير المسارات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في العالم العربي وذلك بحسب ما تقتضيه الإستراتجية العامة لهذه القوى. وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ خلدون النقيب في دراسته "الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر" على أن:" انهيار الحكم المدني في المشرق العربي لم يكن عائدا بالدرجة الأولى إلى ضعف البنى التحتية أو عدم وجود تنظيمات مجتمعية كما هو الحال في أغلب دول العالم الثالث، وإنما إلى الشلل الذي أصاب العملية السياسية بسبب الاختراق الإمبريالي لها.[2]

وقد أفضى الاختراق الأجنبي للدول العربية إلى العديد من التأثيرات الواضحة أهمها تضخيم وظائف وأدوار معينة لهذه الدولة على حساب وظائف وأدوار أخرى. ومن أهم الوظائف التي تم تضخيمها الجوانب الأمنية لحماية السلطة القائمة. وفضلا عن ذلك فإن تضخيم الوظيفة الأمنية يعطي انطباعا أوليا من أن الدول العربية قوية، إلا أن سعي العديد من الأنظمة العربية لتقوية وتدعيم الجانب الأمني بكل الوسائل ينطوي في واقع الأمر على ضعف وهشاشة في العديد من الوظائف الأخرى منها على سبيل المثال تقهقر في الأداء الاقتصادي (سوء توزيع الثروة) والسياسي (خنق الحريات) والاجتماعي (غياب عدالة اجتماعية)، وتقهقر وضعف وتوتر في العلاقة التي تربط بين الأنظمة القائمة بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة،[3] وأخيرا تفشي مظاهر الدولة الرخوة على حد تعبير الأستاذ جلال أحمد أمين في دراسته حول مصر مثل: "انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، السعي

---

[1]- د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص. 46.

[2] - نفس المرجع، ص. 112.

[3] - غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية" في: المستقبل العربي، عدد99، (ماي 1987)، ص ص. 96-121.

للوصول إلى المناصب لتحقيق أهداف معينة كثيرا ما تكون مغانم مادية، إصدار القوانين وعدم تطبيقها، ثم بروز الولاء للعشيرة والقبيلة كبديل للولاء للوطن".[1] وأشير هنا إلى أن أغلب المظاهر التي يذكرها جلال أحمد أمين هي بمثابة القواسم المشتركة لمعظم الدول العربية بشكل عام.

وفي ظل ظاهرتي الاختراق وتبعية الأنظمة العربية للخارج تقوم هذه الأخيرة بإحكام قبضتها على مواطنيها. فالأنظمة التابعة لا يمكنها أن تنتج حريات بالضرورة لأنها لم تتبوأ السلطة بالأساليب الديمقراطية.

ومن العوائق الأساسية الأخرى التي تواجه الأنظمة العربية، فقدانها للشرعية حتى وإن استطاع بعضها أن يحقق درجة متواضعة من القانونية أو المشروعية إذا ما قورنت بالبعض الآخر. إن النظم العربية لم تعرف تطورا معينا يتناسب مع طموحات وأهداف مجتمعاتها، بل إن نخبا معينة، وبحكم ظروف معينة استطاعت أن تستولي على أجهزة ومؤسسات الدولة. كما عملت على تسخير هذه الأجهزة لحماية مصالحها الضيقة. وهكذا أضحى القانون الذي يفترض أن يكون فوق إرادة الحكام، أداة في خدمة وتأمين أهداف هؤلاء. ولعل ذلك ما يفسر تعطيل العديد من الدول العربية العمل بدساتيرها والإعتماد على أحكام حالات الطوارئ والحالات الإستثنائية كآليات مناسبة لمواجهة الأزمات والمشاكل التي تواجهها من جهة، وكآليات تسمح بترسيخ تقاليد الإستبداد والظلم من جهة أخرى.[2]

يعد الوضع الإقتصادي الراهن للدول العربية والذي يتميز بالتأزم عاملا مثبطا بدوره، إذ لا يساعد على إفراز مجتمع مدني فعال. فالتقدم الإقتصادي يجعل الديمقراطية السياسية اختيارا يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم بل أيضا بحكم قوة الأشياء ذاتها، أي بقوة الواقع المؤسساتي المتنامي.[3]

وبالإضافة للعوائق الآنفة الذكر، فإن معظم الدول العربية وعلى اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية تتضمن جملة من السمات تضفي على

---

[1] - د. جلال أحمد أمين، الدولة الرخوة في مصر (مصر: سيناء للنشر، 1993)، ص. 692.

[2] - رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي" في: المستقبل العربي، عدد206، (أفريل1996)، ص ص . 23-36.

[3] - لمزيد من التفاصيل حول موضوع علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية يمكن الرجوع إلى الدراسة والمرجعية التي أعدها الباحث الأمريكي "مارتن ليبست" (Martin Lipset) بعنوان:
Political Man : The Social Bases of Politics (London : Mercury Books, 1964).

حياتها السياسية نسقا خاصا لا يسمح بدور بارز للمجتمع المدني، ومن هذه السمات مايلي:

أ/ احتلال الزعيم أو الحاكم الفردي مكانا مميزا حيث يؤدي العامل التاريخي والموروث الثقافي دورا مهما في ذلك.

ب/ إشراك النخب السياسية عن طريق مفهوم الجلب، أي مفهوم الولاء على حساب الكفاءة.

جـ/ الإنتخابات عادة ما تكون لتزكية قرارات متخذة في القمة.

د/ عدم رغبة القيادة السياسية في بناء مؤسسات المجتمع المدني لأنها ترى في هذه المؤسسات قيدا على حرية حركتها وإنفرادها باتخاذ القرارات.[1]

مشكلة الاستقلالية

إن الترومتر الذي نقيس به مدى صحة تكوينات المجتمع المدني في أي بلد يتمثل في مدى استقلالية هذه التكوينات عن الدولة. لكن ينبغي اتخاذ الحذر عند الحديث عن هذه الإستقلالية. فالإستقلالية هنا ليست الإنفصال التام عن مؤسسات الدولة، بل تتجسد في إيجاد حيز معين داخل إطار الدولة لتمارس هذه التكوينات أدوارا معينة. بمعنى أن لا تكون هذه التكوينات تابعة أو امتدادا للدولة.[2] ومن خلال تفحص طريقة تشكيلات المجتمع المدني في العالم العربي، نلاحظ وجود صنفين أساسيين من هذه التكوينات: تكوينات رسمية تتمثل في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات المختلفة. ويدير هذه التشكيلات عدة نخب تكنوقراطية وثقافية، وأعيان، وشخصيات متنوعة. أما المجتمع المدني الصامت فيواجه واقعا معيشيا صعبا ومعقدا، ويتمركز في محيط المدن والأرياف. وغالبا ما يكون هذا المجتمع

---

[1] - أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص ص. 73-74.

[2] - حول موضوع الاستقلالية راجع:

Samuel Huntington : Political Order in Changing Societies (New Haven: yale University Press, 1968), PP. 12-23.

المدني الغير الرسمي مهمشا.[1] ولذا يواجه المجتمع المدني في سعيه للإستقلال على أجهزة الدولة عدة حواجز لعل أهمها إهتزاز العلاقة بينه وبين هذه الأجهزة.

على الرغم من ادراك معظم ساسة البلدان العربية لأهمية تكوينات المجتمع المدني في إتخاذ القرارات السياسية المختلفة، إلا أن هؤلاء الساسة لا يزالون يعانون من عقدة الأبوية تجاه هذه التكوينات. وتتجلى هذه العقدة من خلال الضوابط المختلفة (تشريعية، إدارية، وسياسية) التي تلجأ إليها هذه الأنظمة لمراقبة وتوجيه أو حل هذه التكوينات. وتؤثر هذه القيود على حرية هذه التكوينات مما ينعكس سلبا على أهم الخصائص الأساسية لهذه التكوينات وهي الإستقلالية.[2]

تعبرالقيود السابقة أيضا عن وضع معين يتحكم فيه عنصر عدم ثقة الأنظمة في هذه التنظيمات. وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد كحق من حقوق المواطن بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها إعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة.[3]

إن هيمنة الدولة على جميع المجالات في العالم العربي، بما في ذلك المجال الإجتماعي لإخفاء ضعفها، ساهم في منع أي حركة تجنيد إجتماعية للحد من سلطانها، وهذا ما يؤكده الأستاذ برهان غليون حيث يؤكد:

"أن الدولة العربية أصبحت مؤسسة خاصة، توظف سيطرتها المطلقة وتغلغلها في كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة، وليس من أجل تعظيم المصالح العامة. وصارت تنظر إلى أي حركة أو إشارة تصدر عن المجتمع المدني على أنها معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الأمة والقومية والثورة. ودفعها ذلك إلى الإنكفاء بشكل أكبر على نفسها وقواها الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الأكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه".[4] وبالرجوع إلى طريقة تعامل

---

[1] - عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي،" ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992)، ص. 244.

[2] - أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق، ص. 108.

[3] - نفس المرجع، ص. 136.

[4] - برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية،" في: ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، المرجع السابق، ص. 745.

النظم العربية المختلفة مع المجتمع المدني، نلاحظ أن هذا التعامل يعتمد على منهجية معينة الهدف منها الحد من فعالية تنظيمات المجتمع المدني وجعلها إمتداد طبيعيا لها، وذلك عن طريق:

1- إضعاف المعارضة السياسية وإن اقتضى الأمر إلغاؤها.

2- العمل على دفع العديد من تكوينات المجتمع المدني لتكون امتدادا وخادمة لرغبات السلطة.

3- تأميم القاعدة المادية للعديد من هذه التكوينات سواء كانت (أحزابا أو نقابات أو تنظيمات ثقافية، دينية، تربوية، إنسانية) ومن أمثلة هذا التأميم القضاء على العديد من وسائل الإعلام التي تستغلها هذه التكوينات لتعبر بها عن نفسها.[1]

يمكن القول أن الأنظمة العربية حققت قدرا يسيرا من التنمية الاقتصادية، إلا أنها أخفقت تماما في تحقيق التنمية السياسية. فالعديد من هذه الأنظمة قادت عملية التنمية برجل واحدة، أي أنها ركزت على جانب الإصلاحات الإقتصادية واستثنت الجانب السياسي من هذه العملية. بل والأدهى من ذلك أن العديد من هذه الأنظمة قامت بالإصلاحات السياسية في ظل إرهاب دولة منظم، وذلك تحت غطاء بناء الدولة أو الأمة، واستتباب الأمن، وتحقيق المصالح العليا للوطن. وهكذا تم ضرب استقلالية تكوينات المجتمع المدني في الصميم. وقد وصل الأمر بالباحث العربي كمال أبو ذيب ليؤكد أن "المجتمع العربي مصادر كليا كحقيقة سياسية وأنه فقط صيغة لكيان ميتافيزيقي.[2]

وقد نتج عن فقدان تكوينات المجتمع المدني العربي للاستقلالية والسيطرة الواضحة للدولة على الفضاء الاجتماعي اضمحلال في إرادة وفاعلية الإنسان العربي الذي سلبت منه حريته وإمكانيته ليقوم بوظيفة التعبير النقدي الذي يعد ركنا جوهريا في تطور المجتمعات ورقيها. كما أن فقدان هذه التكوينات لإستقلاليتها جعل منها أطرا وأشكالا جوفاء، بل وأصبحت بمثابة أدوات تلجأ إليها الدولة لمحاصرة مواطنيها أو رعاياها وضرب الديمقراطية في جوهرها.[3]

---

[1] - أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص ص. 136-137

[2] - كمال أبو ذيب: "الإبداع الثقافي في مجتمع مجزأ،" ندوة العقد العربي القادم، (بيروت:مركز داسات الوحدة العربية، 1986)، ص. 208.

[3] - (أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص. 136.

إن تدمير الدولة لتشكيلات المجتمع المدني أدى إلى القضاء على وظائف هامة كان من الممكن أن تقوم بها هذه التشكيلات و من أهمها المساهمة في استقرار الأنظمة السياسية في المجتمع العربي.

رابعا: تفعيل المجتمع المدني لترسيخ التعددية بقيمها المختلفة:

في واقع الأمر، ومن أجل طرح تصورات موضوعية حول كيفية تفعيل المجتمع المدني في العالم العربي ينبغي أن نأخذ في الحسبان بعض الإعتبارات الضرورية منها، أن الحديث عن التعددية وإمكانية تحقيقها في العالم العربي يقتضي بالضرورة تفعيل مكونات المجتمع المدني. كما أن النهوض وترقية وتفعيل هذه المكونات يستدعي مراجعة وإعادة تقييم للآليات التي تعمل بمقتضاها مختلف الدول العربية.

لقد سبق الذكر إلى أن الدول العربية هي دول ضعيفة من الناحية العملية والواقعية، لذلك فلا يمكن أن يتصور المرء مجتمعا مدنيا قويا في ظل أنظمة ضعيفة. وعليه يستوجب تقوية هذه الدولة بتدعيم الممارسة الديمقراطية لتقوم بالوظائف المنوطة بها بحيث لا ينحصر دورها فقط في تضخيم الوظيفة الأمنية فقط. كما تتطلب عملية تفعيل تكوينات المجتمع المدني في العالم العربي العمل على عدة جبهات، يمكن حصرها منهجيا في أربعة عناصر أساسية: القانوني - السياسي – الإقتصادي- ثم الثقافي والإيديولوجي.

1- الجانب القانوني: ويعد من أهم الجوانب بحكم ما يوفره من أدوات للإلزام والضبط والرقابة. ولذا فإن تفعيل هذا الجانب يعد أمرا ضروريا. ويمكن لهذا التفعيل أن يمس عدة جوانب، منها:

- العمل على إيجاد دساتير تقر بالتعددية وتتضمن ممارسة قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وصيانتها.
- أن تتضمن هذه الدساتير مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية).
- صياغة قواعد قانونية واضحة تهتم بتنظيم تكوينات المجتمع المدني وفق أحكام الدساتير التي يتم الإستفتاء عليها شعبيا.
- العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية والحريات العامة.
- أن تتضمن هذه الدساتير مباديء صريحة تحول دون اللجوء إلى أحكام الطوارئ والقوانين الإستثنائية.[1]

[1] - رعد عبودي بطرس، المرجع السابق، ص ص. 25-26.

2- **الجانب السياسي:** ضمن المجال السياسي من عملية تفعيل المجتمع المدني ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار عدة جوانب منها خلق اطار سياسي يسمح لتكوينات المجتمع المدني لإبداء الرأي وإتخاذ مواقف بطرق منظمة وسلمية. ومن أهم ركائز هذا الإطار ما يلي:

- إحترام مبدأ التداول على السلطة.
- إيجاد قنوات وآليات للرقابة السياسية.
- إحترام مبدأ التعددية السياسية والفكرية.
- إحترام قاعدة إنشاء التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.[1]

وضمن الإطار السياسي يستوجب أن تكون قواعد اللعبة واضحة بين أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. ويفترض أن تكون العلاقة التي تربط هذه الأجهزة بهذه التكوينات إيجابية، لكن ذلك لا يعني ذوبان هذه الهيئات في أجهزة الدولة، بل يجب على هذا الأخيرة أن تلتزم مبدأ الحياد فيما تمارسه هذه التكوينات من أنشطة وذلك على الرغم من أن هذه الأجهزة غالبا ما تتشكل من هيئة أو مجموعة هيئات المجتمع المدني. وبعبارة أخرى، يجب أن تبتعد هذه الأجهزة عن ممارسة احتكار السلطة والتشبث بها وتوفير نفس الفرص لتكوينات المجتمع المدني للارتقاء إلى المجالس النيابية المنتخبة واستعمال وسائل الإعلام المختلفة للتعبير عن مشاريعها وآرائها ومواقفها حول القضايا التي تمس بناء الدولة في العالم العربي.

3- **الجانب الإقتصادي:**

لقد تبنت العديد من الدول العربية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي مبدأ الإنفتاح الإقتصادي والخصخصة. وهذا التوجه إذا ما تم تطبيقه وفق معايير علمية، فإنه سيدعم الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني لأن ذلك سيساهم في توفير مجال وهامش للحركة بالنسبة لهذه التنظيمات. ومع ذلك وبالرغم من تبني العديد من الدول العربية لسياسات الانفتاح والخصخصة وما يتضمنه ذلك من انسحاب للحكومات من العديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية لتقوم بأدوار ووظائف أقل شأنا، فإن الواقع يؤكد في كثير من الحالات أن الأداء السابق في بعض الدول العربية كان أفضل وذلك باهتمام هذه الدول بالجانب الاجتماعي من عملية التنمية. أما دور الدولة الحالي فينحصر في كونها أصبحت أداة هدفها حماية الرأسمال الأجنبي والمحلي لخدمة أغراض الرأسماليين الجدد بحيث لا تعود الفائدة على المجتمع الذي تتشكل منه هذه الدولة. وفي هذا الصدد يؤكد عادل غنيم على مايلي: "لقد تحولت الدولة الرأسمالية في ظل الانفتاح من مؤسسة استهلاكية في

---

[1] - حسن الزاز، "البناء السياسي والديمقراطي: حال الأمة العربية" في: المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد5و6 (أفريل1992)، ص ص. 91-92.

المجتمع، كما أصبحت الدولة وسيطا ماليا بين رأس المال المحلي ورأس المال الدولي".[1]

ومما سبق يبدو من الضروري تحديد دور أجهزة الدولة في الميدان الإقتصادي وفق ما يسمح بتوفير هامش حقيقي من الحركة لتنظيمات المجتمع المدني لتؤدي الدور المنوط بها في الميدان الإقتصادي.

4-الجانب الثقافي والإيديولوجي

يمكن حصر هذا المجال في ركيزتين هامتين وهما العمل على نشر قيم المشاركة وتعميق الولاء (أي الإنتماء). ومن البديهي الإهتمام بالمؤسسات التي تقوم بترسيخ هذين العنصرين وهما مؤسستي التعليم والإعلام. تقوم هاتان المؤسستان بوظيفة بالغة الأهمية في تعميق القيم والآراء السائدة في المجتمعات ومن أهمها إرساء هذه القيم وإحترام الرأي الآخر، والتعبير عن الرأي الشخصي بصراحة. ويعد ذلك تمهيدا لتجسيد قيم الديمقراطية سواء على المستوى الأنساق السياسية الجزئية (الحزب، النقابة والمنظمات المختلفة) أو على مستوى النسق السياسي الكلي (الدولة) والنظام السياسي ككل.[2]

ويمكن لهذه المؤسسات أن تقوم بدور إيجابي في دعم ذاك النوع من النسق القيمي الذي يغذي قبول الأفكار المتعارضة ويعبد الطريق أمام التغيير السلمي للسلطة والتداول عليها، وبذلك يتم تحقيق ما يسميه روبرت دال بالثقافة السياسية المشاركة (Participant Political Culture).[3]

إن قيام مؤسسات التعليم والإعلام بوظيفة التنشئة للمواطن منذ أن يكون طفلا من خلال تغذيته بثقافة وتاريخ مجتمعه، يصنع فردا واعيا لعالمه السياسي ومدركا لهويته وباستطاعته تقييم الأحداث بحيث يكون مواطنا كامل العضوية السياسية. وعن طريق التنشئة الإجتماعية يمكن أن يتم تعبئة الفرد ليؤدي أدوارا معينة داخل النسق الإجتماعي والسياسي ويصبح عندئذ مواطنا ايجابيا.[4]

وبالإضافة لما سبق، هناك اعتبارات أخرى تساهم في جعل دور المجتمع المدني كقاطرة لتحقيق التعددية منها:

أ- أن يكون الإنضمام إلى تكوينات المجتمع المدني مبنيا على أسس وقواعد الإنجاز (كالتعليم والمهنة) لا على الأسس التقليدية للإنتماء (الأسرة، القبيلة، الطائفة). وفي

---

[1] - عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، (القاهرة:دار المستقبل العربي، 1986)، ص. 408.

[2] -Larry Diamond, "Rethinking Civil Society,"op.cit, PP. 15-16.

[3] -David Held [et al] States and Societies (London, Basile Blackwell, LTD.1986), PP. 125-127.

[4] - علي محمد شميش، العلوم السياسية (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993)، ص ص. 51-65.

هذا الإطار ينبغي أن يتم العمل على دمج هذه الأسس التقليدية للولاء بشكل تدريجي لتذوب في فضاء أوسع يتمثل في فضاء المجتمع المدني.[1]

ب- إن تفعيل المجتمع المدني في العالم العربي مرتبط بإصلاح وتفعيل مؤسسة الدولة بحكم العلاقة العضوية الوطيدة التي تربط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي. وضمن هذا السياق يتطلب إصلاح وتجديد مفهوم السلطة السياسية لتكون أداة تعبر عن إرادة المجتمع ونابعة منه على حد تعبير الأستاذ برهان غليون.[2]

خامسا: خاتمة

حاول الباحث من خلال هذه الورقة أن يجيب على إشكالية محورية فحواها ماذا يمنع المجتمع المدني العربي للحد من النزعة التسلطية للأنظمة العربية. وقد تم حصر أهم هذه الموانع والمعوقات ضمن عناصر من أبرزها القضايا الشائكة التي تواجهها الحكومات العربية بفعل عوامل خارجية كالإختراق الأجنبي، وداخلية مثل فقدان الشرعية وتضخيم وظائف وأدوار تنحصر في التركيز على الجوانب الأمنية على حساب وظائف ومهام أكثر جدية من شأنها المساهمة في غرس وترقية قيم وآليات الضبط والسلم الإجتماعيين. ومن أهم المعوقات التي تم الوقوف عليها ضمن هذه الورقة هي مشكلة الإستقلالية الإيجابية لتشكيلات المجتمع المدني وإهتزاز العلاقة القائمة بين هذه التشكيلات وبين الأنظمة العربية التي ظلت تسعى لجعل مؤسسات المجتمع المدني إمتدادا وظلا لها فقط بدل المساهمة الفعالة في ترقية هذه المؤسسات. وبعد تشريح أهم المعوقات التي تواجه تشكيلات المجتمع المدني العربي أرسى الباحث كل ما من شأنه أن يساهم في تفعيل هذه التشكيلات لتكون آلية هامة في بناء قيم التعددية في العالم العربي. ومن أهم النقاط التي تم تحديدها في هذا الشأن هي ضرورة مراجعة وإعادة تقويم لمختلف الآليات التي تحكم عمل الحكومات العربية، وذلك بالإهتمام بالجوانب القانونية والسياسية والإقتصادية

---

[1] - للمزيد من التفاصيل حول علاقة التربية والتعليم في دعم الديمقراطية والسلوك المدني يمكن الرجوع لكتاب مرجعي بعنوان:
Gabriel Almond and Sidney Verba, eds., The Civic Culture Revisited: An Analytical-Study (Boston: Little Brown, 1980) .

[2] - برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية،" ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مرجع سابق، ص. 752.

والجوانب الثقافية والإيديولوجية لجعل هذه التشكيلات رافدا حقيقيا من روافد بناء التعددية والسلم والرقي الإجتماعيين.

المـــراجع:

باللغة العربية:

أ- الكتب

1- أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، المقدمة (بيروت:دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1967).

2- أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).

3- د. جلال أحمد أمين، الدولة الرخوة في مصر (مصر: سيناء للنشر، 1993).

4- د.خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1991).

5- كمال أبو ذيب: "الإبداع الثقافي في مجتمع مجزأ،" ندوة العقد العربي القادم، (بيروت:مركز داسات الوحدة العربية، 1986).

6- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية(الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).

7- عادل غنيم، "النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، "دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر (1986).

8- علي محمد شميش، العلوم السياسية (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993).

9- فاتح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق (القاهرة: مركز إبن خلدون، 1955).

ب- المقالات:

1- برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية،" في: ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992). ص ص. 733-755.

2- حسن الزاز، "البناء السياسي والديمقراطي: حال الأمة العربية" في: المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد5و6 (أفريل1992).

3- رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي" في: المستقبل العربي، عدد206، (أفريل1996). ص ص. 23-36.

4- عبد الله ساعف، "المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العرفي،" ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992). ص ص . 227-256.

5- غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية" في: المستقبل العربي، عدد99. (ماي1987). ص ص. 95-121.

باللغة الأجنبية:

أ-الكتب:

1-Alexis de Tocqueville, Democracy in America (New York : Vintage Books, 1945).

2- David Held [et al] States and Societies (London, Basile Blackwell, LTD.1986).

3- Gabriel Almond and Sidney Verba, eds., The Civic Culture Revisited: An Analytical-Study (Boston: Little Brown, 1980) .

4- Martin Lipset, Political Man : The Social Bases of Politics (London : Mercury Books, 1964).

5- Robert Putnam, Making Democracy Work : Civil Tradition in Modern Italy (Princeton: Princeton University Press,1993.)

6- Samuel Huntington : Political Order in Clranging Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

ب- المقالات:

1-Larry Diamond, " Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation," in:Journal of Democracy, Vol.5, N°3, (July1994), PP. 04-14.

2-Larry Diamond, "Three Paradoxes of Democracy," in: Journal of Democracy, Vol.1, N°3, (Summer1990), PP.48-60.

3- Milan Simecka, "The Restoration of Freedom, " in : Journal of Democracy, Vol.1, N°3, (Summer1990), PP.3-21.